مقال منشور في مجلة الحوار الثقافي (ISSN 2253-0746)، عدد ربيع وصيف، 2015، ص ص. 143-148.

تطبيق مبادئ الحكامة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر

أ/ بليه لحبيب

قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

يتطرق البحث إلى موضوع الحكامة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في ظل تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بهذا الموضوع على الصعيد الدولي بفعل الضغوط التي تخضع لها هذه المؤسسات، خصوصا العمومية منها، في جميع دول العالم لإحداث التغيير، كي تواجه منافسة القطاع الخاص والأجنبي في مجال استقطاب الطلبة والأساتذة وفي الحصول على الموارد المالية الخاصة بالبحث، وحيث أضحى من غير المناسب أن تسير السلطات العمومية مباشرة هذه المؤسسات في ظل بيئة تزداد تعقيدا أكثر فأكثر.

كما أن البحث في هذا الموضوع يزداد أهمية بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم الحكامة ومفهوم الجودة التي أصبح ضمانها من بين الرهانات الأساسية المعاصرة التي تسعى مؤسسات التعليم العالي في معظم دول العالم إلى تحقيقها.

كما يحاول هذا البحث إبراز الفوائد والمزايا التي يمكن أن تحققها مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من خلال تطبيق وتبني مبادئ الحكامة المتمثلة على الخصوص في الشفافية والمشاركة والمساءلة، إضافة إلى المراحل التي يتوجب اتباعها في تطبيق هذه المبادئ.

مقدمة:

إن ظهور مفهوم الحكامة ارتبط من جهة بالتغير الذي حدث في طبيعة دور الدولة، إذ لم تعد هذه الأخيرة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، كما أنه يؤشر من جهة أخرى على تطور علم الإدارة، وقد أخذ زخما أكثر بظهور مفهومي التسيير العمومي الحديث والجودة.

لقد أصبحت الحكامة من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، عند مناقشتهم وبحثهم في كيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، وفي كيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وفي تنظيم المؤسسات داخل الدولة وفي إدارتها، وقد اتفقت معظم الدراسات على أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدونها.

ونظراً للأثر الإيجابي الذي انعكس على الشركات والمؤسسات التي تبنّت الحكامة من حيث الإدارة والأرباح فقد انتقل هذا المفهوم إلى مؤسسات التعليم العالي باعتبارها من بين المؤسسات الهامة التي يجب أن تكون السباقة في تطبيق مبادئ الحكامة لكونها تساهم في التنمية من مختلف جوانبها، وباعتبارها جزء هام وحيوي من المجتمع العام ولها علاقاتها التبادلية، من خلال العمل على تحقيق هدفين: ضمان تعليم جيد لطلبة مؤهلين لشغل الوظائف في المؤسسات المختلفة وخدمة المجتمع من خلال الإسهام في حل القضايا بأنواعها المختلفة من خلال الأبحاث وورشات العمل في كافة الأصعدة.

والإشكالية الأساسية لهذا البحث تتمثل في التساؤل التالي: ما هي الفوائد التي تجنيها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر جراء تطبيقها لمبادئ الحكامة ؟

تعريف الحكامة:

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، طرحت المؤسسات المالية الدولية مفهوما متمثلا في "governance" باللغة الإنجليزية أو "gouvernance" باللغة الفرنسية وهذا بمناسبة مناقشتها لموضوع التنمية في العالم، حيث يعتبر البنك الدولي أول من وظف هذا المفهوم، إذ استعمله سنة 1989 عند تشخيصه للأزمة الاقتصادية في إفريقيا الذي ضمنه في تقريره المعنون ب:"إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام" والذي تضمن السمات العامة للحكم وأساليب الحكم والإدارة في دول هذه المنطقة، وابتداء من هذا التاريخ انتشر استخدامه في مختلف الأوساط الأكاديمية الغربية والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية.

وعلى غرار باقي المفاهيم الاجتماعية الأخرى التي تعتريها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فقد أثار تحديد مصطلح دقيق باللغة العربية مقابل لهذا المفهوم جدلا كبيرا لاعتبارات سياسية ودينية ولغوية وإقليمية مختلفة (1)، لذلك ظهرت عدة مصطلحات باللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم منها: الحكم الراشد، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكم الجيد، الحكم الشراكي، الحكم الموسع، حسن الحكم، أسلوب الحكم، إدارة الحكم، الحكمتية، الحاكمية، الحكمانية، الحكامة، الحوكمة، المحكومية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع والإدارة الرشيدة...الخ. وهناك من الباحثين من يرى أن حداثة هذا المفهوم وغموضه ساعدت على

استخدامه في أماكن متعددة وبالتالي أصبحت هذه الخاصية ميزة أكثر منها عيبا حيث تمكنت المنظمات الدولية من الاختفاء وراءه لطرح العديد من القضايا الحساسة مثل الفساد والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان. (2)

غير أنه يبدو لنا أن الفرق بين هذه المصطلحات يعود بالدرجة الأولى إلى وجهة نظر كل باحث أو منظمة من حيث البعد الذي يتناول من خلاله مضامين هذا المفهوم، ونحن من جانبنا آثرنا استعمال كلمة حكامة للدلالة على هذا المفهوم في هذه الدراسة.

وتبعا لما سبق فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحكامة، حيث يعرفها البنك الدولي بأنها: الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. (3)

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) فقد عرفها بأنها: الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

كما عرفها (PNUD) في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على أنها: ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وهي تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة. (4)

وترى الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) أن الحكامة تتضمن القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يحاول من خلالها الأفراد والمنظمات الوصول إلى أهداف مشتركة واتخاذ القرارات وبسط السلطة والمشروعية وممارسة السلطات. (5)

وكخلاصة للتعاريف السابقة يمكننا القول بأن الحكامة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة. (6)

أبعاد الحكامة وأطرافها:

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاثة أبعاد تتفاعل فيما بينها وتتضافر لتحقيق الحكامة، وهي:

- **البعد السياسي:** يتمثل أساسا في تفعيل الديمقراطية من خلال العديد من الإجراءات المتمثلة في تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة وضمان المشاركة السياسية الواسعة وبناء دولة الحق وبروز صحافة مستقلة وبرلمان مسؤول.(7)

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: يتمثل الشق الاقتصادي في العمل على تحقيق إجراءات واتخاذ قرارات لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى وتهيئة المناخ الجيد والسياسات القوية التي تحقق المزيد من التنمية الاقتصادية وضمان تدفق المعلومات ومحاربة الفساد وإضفاء نوع من المرونة على القوانين التي تنظم النشاطات الاقتصادية(8)، فالمضمون المحوري للحكامة في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطاع وإعادة تحديد وتعريف دورها وفتح المجال للحريات الاقتصادية. أما فيما يخص الشق الاجتماعي فإنه يتعلق بإفساح المجال أمام نشوء مجتمع مدني فعال يعمل على بناء دولة تكرس الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان من خلال توسيع دائرة مشاركة الفرد والمجتمع في بناء مؤسساته والقدرة على إدارة واستيعاب مطالب مختلف الفئات الاجتماعية ومصالحها المتناقضة، فالهدف الأسمى هو تحقيق رفاهية المجتمع.

- البعد الإداري أو التقني: ويتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات، ويهتم بالإدارة الجيدة للدولة والمجتمع، بالإضافة إلى التركيز على إدارة الأعمال.

وبالتالي فإن الحكامة تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة هي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها والبعد الاقتصادي –الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر، ونوعية الحياة، فضلا عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى ، والبعد الإداري التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.(9)

أما فيما يتعلق بأطراف الحكامة فإنه إنطلاقا من الأبعاد السالفة الذكر يبدو أن مفهوم الحكامة أشمل من مفهوم الحكم فهو يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة المتمثلة في سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

إن جوهر الحكامة يتمثل في تبني نموذج لدور الدولة، وهو الذي ساد في العقود الأخيرة في دول شرق آسيا، يقوم على مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تكون الدولة لاعبا أساسيا حيث تضطلع بمهام وضع السياسات العامة في مختلف المجالات وتوزيع الموارد وتحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز المجتمع المدني ودفع القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة. (10)

مفهوم الحكامة في مؤسسات التعليم العالي:

شهدت نظم التعليم العالي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات المهمة تحت تأثير مجموعة من التغيرات الوطنية والدولية مثل: التزايد المتسارع لعدد الطلبة، انخفاض التمويل العمومي المترافق مع المساهمة الضعيفة للتمويل الخاص، الأهمية المتزايدة للبحث والإبداع في الاقتصاد المعرفي العالمي، والمنافسة الشديدة بين مؤسسات التعليم العالي. إن حتمية مواجهة هذه التحديات والتغيرات العميقة وضرورة تحسين جودة التعليم العالي فرض مراجعة طرق وأساليب الإدارة المتبعة في مؤسسات التعليم العالي. (11)

لهذا فقد أوصت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قام بها كل من البنك الدولي ومنظمة اليونيسكو وسلطات التعليم الوطنية لتقييم تجارب الدول النامية في مجال التعليم العالي في عصر العلم والمعرفة إبان الألفية الثالثة، بضرورة الأخذ بعدد من التوجهات والسياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير الأداء في ظل تراجع التمويل الحكومي وتنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي، وتتلخص هذه السياسات في ضرورة تشجيع التنوع في نظم التعليم العالي وبرامجه بما في ذلك التوجه نحو التوسّع في إنشاء مؤسسات تعليم خاصة تتكامل مع منظومة التعليم العام.(12)

وبذلك فقد أضحت الحكامة محور تركيز عملية إصلاح التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وتتناول الحكامة كيفية قيام هذه المؤسسات ونظم التعليم العالي بتحديد أهدافها وتطبيقها وإدارتها ورصد ما حققته من إنجازات، وهناك توافق واسع بشأن دور الحكامة في تحسين نوعية التعليم.

وفي هذا السياق يركز البنك الدولي على الحكامة في بعدها الإداري عندما يتعلق الأمر بمؤسسات التعليم العالي، ففي تقرير له حول هذه المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفاد أن الحكامة تعمل على مساعدة هذه المؤسسات على القيام بإصلاحات تمكنها من أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات الشباب، وأن تصبح مصدرا للمعرفة والابتكار اللذين يدفعان عجلة النمو في المستقبل، كما تسمح لهذه المؤسسات ببلدان المنطقة أن تقارن نفسها بالمعايير الدولية، وتحدد أهدافها الخاصة بها، وتضع معايير لتقييم التقدم الذي تحرزه في تحقيق تلك الأهداف، من خلال بطاقة قياس حكامة الجامعات، التي تم استنباطها من سلسلة من أدوات تقييم الممارسات الجيدة المستخدمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ، ويجب التنويه على أنه لا يوجد نموذج واحد للحكامة في مؤسسات التعليم العالي وأن السياق الذي تعمل فيه هذه المؤسسات هو الذي يحدد أفضل الممارسات المناسبة لها. (13)

و تتناول عمليات الحكامة أبعاداً متعددة من أبعاد مؤسسات التعليم العالي: كيفية تماسك أجزائها، وكيفية ممارستها للسلطة، وكيفية اتصالها بالأعضاء الداخليين (الطلبة وأعضاء هيئة التدريس)، وكيفية اتخاذها للقرارات، وكيفية تفويضها للمسؤولية عن القرارات والإجراءات

الداخلية، ومدى قيامها بذلك. ويتضمن هيكل الحكامة دور مجالس إدارة المؤسسات ورؤساء المؤسسات، وهياكل مشاركتهم، وقواعدهم الإجرائية والتأديبية، وسياساتهم في تخصيص الموارد، وترتيباتهم لإدارة الأداء والمتابعة وإعداد التقارير. (14)

إن ظهور مفهوم الحكامة في مؤسسات التعليم العالي يؤشر من جهة أخرى، عن وجود أزمة حقيقية تعاني منها هذه المؤسسات تتمثل في أن هناك إدارات جامعية وضعتها السلطة التنفيذية فوق الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون هؤلاء دون أن يكون لأي منهم الحق في مناقشة هذه القرارات أو الاعتراض عليها، وهو ما يعزز استمرار ثقافة العزوف عن المشاركة في الحياة العامة سواء داخل الجامعة أو خارجها، و يضعف تطور الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية التي يفترض فيها أنها تعيد صياغة التوجهات الثقافية والمعرفية والعلمية للمجتمع، نظرا لوضع القرار في يد طرف واحد من أطراف المؤسسة الجامعية، ووضع باقي الأطراف من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في وضع المتلقي لهذه القرارات والملتزم بتنفيذها دون مناقشة، فعلى سبيل المثال تؤخذ القرارات المتعلقة بالمناهج التعليمية دون أن يكون للطلاب حق المشاركة في صياغة خطط هذه المناهج والهدف منها، وكذلك المنظمات الطلابية باعتبارها هيئات الهدف منها تدريب الطلبة على المشاركة في الحياة العامة وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام الآخرين.(15)

وتعني الحكامة في مجال التعليم العالي: ''الممارسة الرسمية وغير الرسمية للسلطة في إطار القوانين والسياسات والقواعد التي تحدد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين بما فيها القواعد التي تحدد كيفية تصرفهم"، وبصيغة أخرى: "الحكامة تتضمن الإطار الذي تعمل من خلاله مؤسسة ما على تحقيق أهدافها وغاياتها وسياساتها بكيفية متجانسة ومتناسقة"، فالحكامة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية: من هو المسؤول وما هي مصادر مشروعية القرارات التنفيذية المتخذة من قبل مختلف الفاعلين؟.(16)

كما يعرفها البنك الدولي على أنها مجموعة التدابير الرسمية وغير الرسمية التي تسمح لمؤسسات التعليم العالي بصناعة القرار والتصرف فيه. (17)

أما الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) فتعرفها على أنها إعادة هيكلة الجامعات التي تستلزم تغييرا في طريقة إدارة الشؤون الداخلية للمؤسسة، كما تعتبر من بين التوجهات العالمية الرامية إلى المشاركة في بناء الطابع العالمي للتعليم العالي. كما تفرض التحولات الحالية التي يشهدها التعليم العالي، تبني نظام للحكامة يعتمد على النتائج بالنسبة للتعليم وعلى وضع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في سلم الأولويات بالنسبة للبحث العلمي. فتأثيرات العولمة واستعمال التكنولوجيا الجديدة والمنافسة بين مؤسسات التعليم العالي واقتصاد المعرفة

وتدويل التعليم العالي هي من بين العوامل الخارجية الحديثة التي تفرض على هذه المؤسسات القيام بتغييرات في تسيير شؤونها الداخلية ومراجعة دورها.

وترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأن وجود نظام فعال للحكامة في مؤسسات التعليم العالي، يعتبر ضمانا للرشادة والكفاءة في استغلال الموارد العمومية المخصصة للتعليم العالي، وزيادة القدرة على الاستباق وحل مشكلات التعليم، والتدريب والبحث والإبداع في الجامعات، حيث تضمن الحكامة تحقيق الجودة وبتكاليف معقولة، والاستفادة ليس فقط من تكوين الطلبة، وإنما من تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع. (18)

وكخلاصة، يُقصد بالحكامة في مؤسسات التعليم العالي الطريقة التي يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعة وإدارة أقسامها العلمية وكلياتها ومتابعة تنفيذ خطتها الإستراتيجية وتوجهاتها العامة. (19)

أهمية الحكامة في مؤسسات التعليم العالي:

تكتسي الحكامة في مؤسسات التعليم العالي أهمية بالغة بالنظر إلى الاعتبارات التالية: (20)

- زيادة الضغوط على مؤسسات التعليم العالي بفعل تنامي الطلب على التعليم العالي المرتبط بارتفاع النمو السكاني، وخاصة مع صعوبة إن لم يكن استحالة الاستجابة لهذا الطلب المتزايد نظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات.

- ظهور برامج جديدة من التعليم قدمت من المؤسسات التعليمية المختلفة سواء الحكومية أو الخاصة، إضافةً إلى أنماط جديدة من التعليم كالتعليم الإلكتروني والتعلم المدمج والتعليم عن بعد وغيرها من الأنماط التعليمية التي تستفيد من مختلف الوسائط التكنولوجية المتاحة.

- ضعف البنى البحثية وقلة فرص البحث العلمي والذي يتخذ عدة أشكال منها التوسع في البرامج (ولا سيما الدراسات العليا) التي تقل متطلباتها البحثية من مخابر وكوادر إضافة إلى ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص، وضعف الصلة بين المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الانتاجية.

- خضوع مؤسسات التعليم العالي لضغوط التصنيف والترتيب العالمي الذي يرتبط بثلاثة عوامل متصلة هي: تركيز الموهبة، وتوفر التمويل والحكامة.

فوائد الحكامة: إن تطبيق الحكامة من شأنه أن يحقق الفوائد التالية: (21)

- الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة وحسن توزيع الخدمات وإدارتها.

- تعظيم قيمة المؤسسة ودعم قدراتهما التنافسية بما يساعدها على جلب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وخلق فرص عمل جديدة.

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمنظمات عن طريق اتخاذ القرارات الإستراتيجية الصائبة للحفاظ على موارد المؤسسة.

- تخفف من حالات الصراع في المؤسسة وتزيد من حالات الاندماج والتفاعل بين أصحاب المصالح، وذلك بزيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز.

- تجعل المؤسسة قادرة على التكييف مع متغيرات البيئة الخارجية، وتقليل الصراع وزيادة الاندماج مع أصحاب المصالح بما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية.

مبادئ الحكامة:

لقد إختلف المهتمون من هيئات ومتخصصين في تحديد المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الحكامة كاختلاف التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، وذلك بحسب وجهة النظر التي حكمت هذا المفهوم، وعموما تقوم الحكامة على ثلاثة مبادئ، هي : (22)

- الشفافية: أصبحت الشفافية من المصطلحات الشائعة والمتداولة في الوقت الحالي، بل تُعد واحدة من المعايير العالمية المهمة في تصنيف الدول و ترتيب الجامعات، إذ أنها آلية لقياس درجة تطبيق الحكامة في المجتمع، وبفضلها يمكن للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك. وهي تعني الوضوح لما يجري ويدور داخل المؤسسات التي تدير الشأن العام مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها من قبل العاملين في الجامعة. إن هذا الوضوح يعني أن طلبة الجامعات يستطيعون وبكل سهولة الإفصاح لمسؤولي الجامعة عما يدور في ذهنهم وعن مشكلاتهم واحتياجاتهم، مما يولّد حواراً منتجاً ما بين قيادات الجامعة والطلبة. وتشكل اللقاءات المفتوحة تحدياً لتفكير الطلبة وتحفّزهم على المشاركة وتسهم في تغطية قيم الحوار والتواصل البنّاء ما بين مسؤولي الجامعة وطلبتها.

- المشاركة: تعد المشاركة مكوناً فاعلا من مكونات التنمية الإنسانية، إذ تُسهم في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير، وينبغي على جميع الأفراد أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار، إما بصورة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الوسيطة، وهذه المشاركة لابد لها من أن تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات، وبذلك فإنه لابد أن تحتوي الحكامة على مضامين المشاركة لمساندة الحكومة كنموذج فاعل في صنع السياسات العامة.

وعلى صعيد مؤسسات التعليم العالي فإن المشاركة تعني مساهمة أصحاب المصلحة الذين لهم إهتمام بالأمور الجامعية في عملية صنع القرار في هذه المؤسسات، ويضم أصحاب المصلحة: الطلبة، الكوادر الأكاديمية، الحكومة، ممثلي الصناعات، الجهات المانحة، جمعيات المجتمع المحلي، إتحادات العمال وخريجي الجامعات. (23)

- **المساءلة:** يعرف برنامج الأم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها: الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية الطلبات الموكلة لهم، وتحمل" بعض " المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش. (24)

وتُعد معظم المجتمعات الديمقراطية المساءلة الوجه الآخر للقيادة، وبدون المساءلة تكون القيادة دكتاتورية، وهي التزام يلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسؤولية التي تم إسنادها لهم.

إن المساءلة في مؤسسات التعليم العالي تمثل في الواقع الثمن الذي يتوجب دفعه لصالح أصحاب المصلحة من طرف هذه المؤسسات مقابل الاستقلالية الممنوحة لها من قبل الحكومات.

مراحل تطبيق الحكامة في مؤسسات التعليم العالي:

إن الحكامة لا تتم دفعة واحدة بل تحتاج إلى مراحل متتالية لتقبلها والاقتناع بها ومن تم تتحول من مجرد فكرة إلى وجهة نظر ثم إلى مبدأ ثم إلى عقيدة ثم إلى سلوك وتنفيذ قوي، وقد اتفقت عموما الأدبيات التي تناولت موضوع الحكامة على ضرورة إتباع خمس مراحل لتطبيق الحكامة في مؤسسات التعليم العالي، وهي: (25)

المرحلة الأولى: إشاعة ثقافة الحكامة وتكوين الرأي العام المساند لها: وهي أهم المراحل إذ يتم فيها توضيح معالم الحكامة وجوانبها، وأبعادها والمفاهيم الخاصة بها، ومناهجها وأدواتها ورسائلها، وبالتالي تهيئة الأرضية الخصبة لتطبيقها.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء الحكامة: حيث يتم في هذه المرحلة وضع بنية أساسية قوية قادرة على استيعاب حركتها وقادرة على التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها، وهي بنية مركبة ومتشعبة وممتدة تتكوّن من بنية أساسية فوقية للحكامة، وتشمل مجالس الحكامة وجهات الإشراف على تطبيقها على مستوى الجامعة، وبنية أساسية تحتية تشمل الأساس القاعدي.

المرحلة الثالثة: وضع برنامج زمني وخطة إجرائية للحكامة: وفي هذه المرحلة يتم تحديد الأعمال والنشاطات والمهمات والواجبات التي ينبغي تنفيذها على أرض الواقع.

المرحلة الرابعة: تنفيذ الحكامة وتطبيقها: وتنفذ بشكل دقيق مع التطوير والمراجعة الدورية لكل خطوة، وفيها تبدأ الاختبارات الحقيقية، وقياس مدى رغبة كافة الأطراف لتطبيق الحكامة

واستعدادهم.

المرحلة الخامسة: متابعة الحكامة وتطويرها: في هذه المرحلة يتم التأكد من حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة، إذ تعد الرقابة والمتابعة الوسيلة والإدارة الرئيسة التي تستخدمها الجامعة من أجل حسن تنفيذ الحكامة.

خاتمة:

إن عملية النهوض بالتعليم العالي تتطلب منظومة متكاملة للحكامة تشمل جميع أطراف اتخاذ القرار، سواء على مستوى القطاع ككل أو الجامعات، وتعد مفتاح الوصول إلى تعليم عال رفيع القيمة والمستوى والمضمون. ويقتضي النهوض بالوظيفة العلمية والتعليمية في أي جامعة تطوير الحكامة والأداء المؤسسي فيها بما يضمن الشفافية في العمل والمساءلة عن الأداء والنتائج، والمشاركة المؤسسية لجميع الأطراف، بحيث يسير القرار الأكاديمي حسب الأصول الأكاديمية بدءاً من القسم و الكلية والجامعة.

إن تطبيق مبادئ الحكامة في مؤسسات التعليم العالي من شأنه الارتقاء بالنظامين التعليمي والإداري في هذه المؤسسات إلى مستويات أفضل، وبذلك تحتاج الحكامة في الجامعات إلى إدارة التغيير أكثر من التغيير نفسه لأن كثيراً من المتطلبات ليست بحاجة إلى تعديل النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لعمل هذه المؤسسات بل تحتاج إلى تفعيل ما هو موجود وتطبيقه بشفافية وذلك ضمن سياسة تعظيم الانجاز وتوسيع باب المساءلة، ومراقبة الأداء للسير في إصلاح التعليم العالي، بمنهج رشيد تكون الواقعية من مقوماته، والرؤية المستقبلية من مستلزماته.

التوصيات:

1- تعديل المنظومة القانونية المسيرة لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تضمينها لمبادئ الحكامة.

2- إشاعة ثقافة الحكامة بما تتضمنه من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، الأمر الذي سينعكس على الارتقاء بأداء الجامعات وكفاءتها.

3- العمل من أجل تبني وتطبيق مبادئ الحكامة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من أجل زيادة قدرتها على التميز ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

4- ضرورة إحداث مجلس أعلى لمؤسسات التعليم العالي يضم أصحاب المصالح تكون مهمته إجراء التقييم والمساءلة لهذه المؤسسات.

الهوامش:

(1)- مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تعريب لفظة "governance"**، مجلة إدارة الحكم :أخبار وأفكار، المجلّد1 ، العدد 1، نوفمبر 2007، ص 9.

(2)- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000 ، ص 199.

(3)- نفس المرجع.

(4)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق فرص للأجيال القادمة**، الأردن، 2002، ص 101.

(5)- Isabelle Lacroix et Pier-Olivier St-Arnaud, La gouvernance : tenter une définition, Cahiers de recherche en politique appliquée, Université de Sherbrooke, Canada, Vol. IV, Numéro 3, Automne 2012, p 24.

(6)- محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر الدولي العلمي تحت عنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان- طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012، ص 13.

(7)- وحيدة بورغدة، **حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 2008، ص 72.

(8)- سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص113 .

(9)- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، في كتاب إسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 96.

(10)- نفس المرجع، ص 106.

(11)- Commission européenne, **La gouvernance de l'enseignement supérieur en Europe**, Belgique, avril 2008, p 11.

(12)- إسماعيل سراج الدين وآخرون، **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 89.

(13)- أنظر موقع البنك الدولي، زيارة بتاريخ: 2014/04/28 على الساعة 21:30

http://www.albankaldawli.org/ar/news

(14)- البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **مراجعات لسياسات التعليم العالي: التعليم العالي في مصر**، 2010، ص 86.

(15)- أحمد برقعان وعبد الله القرشي، **حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات**، الملتقى العلمي الدولي تحت عنوان "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان – طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012، ص 10.

(16)- Commission européenne, op.cit, p 12.

(17)- Higher Education in Developing Countries, The Word Bank, Available on line: http://www.tfhe.net/report/Chapter4.htm - زيارة بتاريخ: 2014/04/28 على الساعة 23:30

(18)- ذهبية الجوزي، **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص 100.

(19)- إسماعيل سراج الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

(20)- أحمد برقعان وعبد الله القرشي، مرجع سابق، ص 12-13.

(21)- يعقوب عادل ناصر الدين، **الحاكمية وأبعادها والإصلاح المجتمعي**، ورقة عمل مقدّمة إلى ملتقى الإصلاح المجتمعي الشامل، هيئة الإغاثة الأردنية، 2012/03/24، ص 4-5.

(22)- يعقوب عادل ناصر الدين، **واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها**، جامعة الشرق الأوسط - عمان، الأردن، 2012، ص 5.

(23)- البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، **الجامعات تحت المجهر: مقارنة معيارية لحوكمة الجامعات**، مارس 2012، ص 25.

(24)- ذهبية الجوزي، مرجع سابق، ص 80.

(25)- زهاء ديوب، **الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009-2010، ص 8-9.